

وزارة التعليم بالولايات المتحدة
مكتب الحقوق المدنية

ضمان تساوي فرص الاستفادة
من التعليم عالي الجودة

U.S. Department of Education
Office for Civil Rights
Washington, DC 20202-1100

نُفِّح في سبتمبر 2004

تأثير قوانين الحقوق المدنية

ساعدَ فرض قوانين الحقوق المدنية الفدرالية على إحداث تغييرات عميقة في التعليم الأمريكي وتحسين الفرص التعليمية للملايين من التلاميذ. فقد أزيلت عوائق كثيرة كانت تحول دون حرية اختيار الأفراد للفرص التعليمية والمسارات الوظيفية التي يرغبون في السعي لها. والكثير من إدارات الأقاليم المدرسية تُتيح الآن للطلبة الذين لا يجيدون اللغة الإنجليزية المشاركة الفعالة في برامجها التعليمية. ومزيد من الطلبة المعوقين يستطيعون الآن، بفضل الوسائل والخدمات التكميلية، أن يُشاركوا في الفصول الدراسية العادية.

إضافة لذلك، يعمل قانون "عَدَم التخلي عن أي طفل" لعام 2001 (NCLB)، وهو القانون الذي يُصلح برامج التربية والتعليم الفدرالية إصلاحاً شاملاً، على دعم رسالة الوزارة المتمثلة في ضمان تساوي فرص الاستفادة من برامج التعليم وتعزيز الامتياز التعليمي في الأمة كلها. يحتوي قانون (NCLB) على أحكام مُحددة لضمان تمكن جميع الأطفال من الاستفادة من التعليم عالي الجودة بغض النظر عن الأصل العرقي، أو الأصل الإثني، أو الجنس، أو الإعاقة، أو الحالة الاجتماعية-الاقتصادية.

لقد قنّحت قوانين الحقوق المدنية أبواب مدارسنا، وفصولنا الدراسية، وقاعات مُحاضراتنا، وملاعبنا الرياضية. استجابة لذلك، أخذ الناس من جميع الخلفيات العديدة المتنوعة التي تُمثل أمريكا اليوم يدخلون من هذه الأبواب في طريقهم ليصبحوا رواد مستقبلنا في مجالات الأعمال التجارية، والحكومة، والعلوم، والفنون، والتربية والتعليم. سوف تُضمن قوانين الحقوق المدنية، مع قانون NCLB بقاء هذه الأبواب مفتوحة للجميع.

مَسؤوليات مَكْتَب الحقوق المدنية.

مَكْتَب الحقوق المدنية (OCR) التابع لوزارة التعليم (الوزارة) بالولايات المتحدة، وكالة من وكالات فرض القانون، مُوكّلة بفرض القوانين الفدرالية للتأكد من أن المؤسسات التعليمية التي تتلقَى معونة مالية فدرالية لا تُمارس تَصرفات تمييزية. يتولى مَكْتَب الحقوق المدنية فرض قوانين الحقوق المدنية الفدرالية التي تحظر التمييز على أساس الأصل العرقي، واللون، والأصل القومي، والجنس، والإعاقة، والسن في البرامج والأنشطة التي تتلقَى معونة مالية من الوزارة. تُمثل قوانين الحقوق المدنية التزاماً قومياً بإنهاء التمييز في البرامج أو الأنشطة التعليمية. هذه القوانين هي:

- ❖ المجلد السادس من قانون الحقوق المدنية لعام 1964 (حَظَر التمييز على أساس الأصل العرقي، واللون، والأصل القومي)؛
- ❖ المجلد التاسع من التعديلات التعليمية لعام 1972 (حَظَر التمييز الجنسي)؛
- ❖ الشَّعْبَة 504 من قانون إعادة التأهيل لعام 1973 (حَظَر التمييز على أساس الإعاقة)؛
- ❖ قانون التمييز بناء على السنّ لعام 1975 (حَظَر التمييز بناء على السنّ)؛
- ❖ المجلد الثاني من قانون الأمريكيين المعاقين لعام 1990 (حَظَر التمييز على أساس الإعاقة من طرف المؤسسات العامة ، ومن بينها الأقاليم المدرسية الحكومية، والكليات والجامعات الحكومية، والمدارس المهنية الحكومية، والمكتبات الحكومية، سواءً كانت تَتَلَقَّى أم لا تَتَلَقَّى مَعَوْنَة مالية فدرالية).

إضافة لذلك، يتولى مكتب الحقوق المدنية قانون تساوي فُرْص الاستفادَة من كَشَافَة أمريكا، وهو جزء من قانون "عَدَم التخلّي عن أيّ طفل" لعام 2001. في ظلّ قانون تساوي فُرْص الاستفادَة من كَشَافَة أمريكا، لا يجوز لأي مدرسة ابتدائية حكومية، أو مدرسة ثانوية حكومية، أو وكالة تعليمية تابعة لولاية أو لجهة محلية تُمنَح الفرصة لجماعة واحدة أو أكثر من جماعات الشباب أو الأهالي الخارجية لعقد اجتماعاتها داخل أرض المدرسة أو في مرافق المدرسة قبل أو بعد ساعات الدراسة، أن تُحرم أي جماعة لها صلة رسمية بكَشَافَة أمريكا، أو أي جماعة من جماعات الشباب المدرجة في المجلد 36 من قانون الولايات المتحدة بصفتها جمعيّة وطنيّة، من تساوي فُرْص الاستفادَة أو الإنصاف في إتاحة فُرْص عَقْد الاجتماعات، أو أن تُمَيِّز ضَدَّهَا.

مُعظَم أنشطة مكتب الحقوق المدنية تقوم بها مكاتب فُرْص القانون الموجودة في أرجاء الوطن. أما في العاصمة واشنطن، فإن مكْتَب الوزير المساعد لشؤون الحقوق المدنية يتولّى القيادة والتنسيق الشامل.

ت تطبق القوانين على المؤسسات التعليمية

تُغطّي قوانين الحقوق المدنية مُعظم المؤسسات التعليمية في الولايات المتحدة، إذ أنّ مُعظم المؤسسات التعليمية تتلقّى شيئاً من المعونة المالية الفدرالية. هذا يعني أنّ قوانين الحقوق المدنية تُغطّي:

- ❖ نحو 15 ألف إدارة تعليمية ؛
- ❖ أكثر من 4100 كُليّة وجامعة؛
- ❖ نحو 5000 مؤسسة تُمنح شهادات أدنى من مستوى الدبلوم، مثل مدارس تدريب سائقي الشاحنات ومدارس فنّ التجميل؛
- ❖ و آلافاً من الجهات الأخرى، مثل المكتبات، والمتاحف، ووكالات إعادة التأهيل المهني، والمنشآت التصحيحية.

تتطبق القوانين على الطلبة والموظّفين

- تُحمي قوانين الحقوق المدنية أعداداً كبيرة من الطلبة الدارسين أو المتقدّمين للدراسة لدى مؤسساتنا التعليمية، كما يلي:
- ❖ نحو 54.3 مليون طالب يدرسون في المدارس الابتدائية والثانوية؛
 - ❖ نحو 16.4 مليون طالب يدرسون في كلياتنا وجامعاتنا. في أحوال معيّنة، تُحمي القوانين كذلك الأشخاص الموظّفين أو المتقدّمين للتوظيف لدى المؤسسات التعليمية.

يَتَلَقَّى مَكْتَبُ الْحَقُوقِ الْمَدْنِيَّةِ شِكَاوَى التَّمْيِيزِ مِنْ عَامَّةِ الشَّعْبِ

من بين السُّبُلِ المهمة التي يؤدي فيها مَكْتَبُ الْحَقُوقِ الْمَدْنِيَّةِ مَسْئُولِيَّاتِهِ الْحُكْمِ فِي الشِّكَاوَى الَّتِي يَرْفَعُهَا الطُّلُبَةُ، وَالْأَبَاءُ، وَغَيْرِهِمْ. لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ أَوْ الْمُنْظَمَةُ الرَّافِعَةُ لِلشِّكَاوَى مُتَضَرِّرِينَ مِنَ التَّمْيِيزِ الْمَزْعُومِ، بَلْ يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَتَظَلَّمُوا نِيَابَةً عَنْ شَخْصٍ آخَرَ أَوْ جَمَاعَةٍ أُخْرَى. عُمُومًا، لَا يَتَّخِذُ مَكْتَبُ الْحَقُوقِ الْمَدْنِيَّةِ أَيَّةَ إِجْرَاءَاتٍ إِلَّا حِيَالَ الشِّكَاوَى الْمَرْفُوعَةِ خِلَالَ 180 يَوْمٍ تَقْوِيمِيٍّ مِنْ آخِرِ تَصْرِفِ تَمْيِيزِيٍّ مَزْعُومٍ، أَوْ حِيَالَ الشِّكَاوَى الَّتِي تُرْعَمُ اسْتِمْرَارَ السِّيَاسَةِ أَوْ الْمَمَارَسَاتِ التَّمْيِيزِيَّةِ.

يَتَلَقَّى مَكْتَبُ الْحَقُوقِ الْمَدْنِيَّةِ فُرَابَةً 5000 شِكَاوَى كُلِّ عَامٍ. تَتَضَمَّنُ الشِّكَاوَى بَعْضًا مِنْ أَهَمِّ الْمَسَائِلِ الْمُؤَثِّرَةِ عَلَى تَسَاوِيٍّ فُرْصِ الْإِسْتِفَادَةِ مِنَ التَّعْلِيمِ الْعَالِيِّ الْمَسْتَوَى.

فِي ظِلِّ الْمَجْلَدِ السَّادِسِ – التَّمْيِيزِ عَلَى أُسَاسِ الْأَصْلِ الْعِرْقِيِّ، وَاللَّوْنِ، وَالْأَصْلِ الْقَوْمِيِّ – تُشْمَلُ الشِّكَاوَى مَسَائِلَ مِنْهَا:

- ❖ اسْتِعْمَالُ التَّصْنِيفِ الْعِرْقِيِّ أَوْ الْإِثْنِيِّ، وَمِنْ بَيْنِ ذَلِكَ الْفَنَائِ الْقَائِمَةُ عَلَى أُسَاسِ الْقُدْرَاتِ؛
- ❖ تَمَكُّنُ مُتَعَلِّمِي اللُّغَةِ الْإِنْجَلِيزِيَّةِ مِنَ الْإِسْتِفَادَةِ مِنْ خِدْمَاتِ اللُّغَاتِ الْبَدِيلَةِ؛
- ❖ الْمَمَارَسَاتِ التَّأْدِيبِيَّةِ؛
- ❖ السِّيَاسَاتِ الْمُتَّبَعَةِ فِي تَعْيِينِ الطُّلُبَةِ، وَمِنْ بَيْنِهَا تَعْيِينُ الطُّلُبَةِ فِي بَرَامِجِ ذَوِي الْمَوَاهِبِ وَالْقُدْرَاتِ؛
- ❖ نَقْلِ الطُّلُبَةِ بَيْنَ الْأَقَالِيمِ الْمَدْرَسِيَّةِ؛
- ❖ إِزَالَةِ التَّفْرِقَةِ فِي الْمَدَارِسِ؛
- ❖ الْمَضَائِقَاتِ الْعِرْقِيَّةِ؛
- ❖ مَسَاكِنِ الطُّلُبَةِ دَاخِلَ حَرَمِ الْكَلِيَّاتِ؛
- ❖ الدَّرَجَاتِ الْأَكَادِيمِيَّةِ.

في ظلّ المجلّد التاسع – التمييز الجنسي – تشمل الشكاوى مسائل منها:

- ❖ المضايقات الجنسية؛
 - ❖ تساوي الفرص في الأنشطة الرياضية بين المدارس وبين الكليات؛
 - ❖ مُعاملة الطالبات الحوامل؛
 - ❖ و القبول في المؤسّسات التالية للمرحلة الثانوية.
- في ظلّ الشّعبة 504 والمجلّد الثاني – التمييز على أساس الإعاقة – تُشمل الشكاوى مسائل منها:
- ❖ تيسّر دُخول مُنشآت المدارس وبرامجها؛
 - ❖ وجود خدمات تعليمية خاصّة مُناسبة؛
 - ❖ تقييم وتعيين الطلبة الذين قد يحتاجون إلى خدمات تعليمية خاصّة؛
 - ❖ تعليم الطلبة في بيئة ذات أدنى مُستوى من القيود بما يتفق مع احتياجاتهم التعليمية؛
 - ❖ إيقاف وطرد الطلبة المعاقين؛
 - ❖ التعديلات والتغييرات الأكاديمية؛
 - ❖ وسائل الإعانة للطلبة المعاقين في مهاراتهم الحسية، أو اليدوية، أو الكلامية.

كيف يُعالج مَكْتَب الحقوق المدنية الشكاوى

الغرض الرئيسي لمكتب الحقوق المدنية، من ناحية معالجة الشكاوى، هو معالجة ادّعاءات المشتكين من التمييز على نحو سريع، ومُنصف، وصحيح. لقد وجد مكتب الحقوق المدنية أن أفضل طريقة لمعالجة المشكلات هي اتباع منهج تعاوني بين الطلبة، والآباء، وجماعات

يَسْتَعْمَل مَكْتَبَ الحَقوقِ المَدنِيةِ طَرِيقاً مُتَنوعَةً لمعالِجةِ المُشكلاتِ،
تُتَراوَحُ بَينَ المَعالِجةِ المُبكَرةِ للشكاوى والتَحقيقِ والمُفاوِضةِ للتوصُّلِ إلى
اتِّفاقٍ معَ الجَهاثِ المُتلقِيةِ للمَعوناتِ حولَ التَقَيُّدِ الطوعِيةِ بالقوانينِ.

لا يَسعى مَكْتَبُ الحَقوقِ المَدنِيةِ إلى فَرَضِ التَقَيُّدِ بالقوانينِ من خِلالِ
إِجرائاتِ جُلُساتِ نَظَرٍ، ولا يُحِيلُ القُضايا إلى وزارةِ العَدلِ الأَمريكيةِ إلا
بَعدَ أن يَتَحَقَّقَ من أن التَقَيُّدَ لا يُمكنُ إحرازه بالوسائِلِ الطوعِيةِ. هذا
الأسلوبُ المَرِنُ يُتيحُ لمَكْتَبِ الحَقوقِ المَدنِيةِ:

❖ التَدخُّلُ في الوَقتِ المُناسِبِ وعلَى نَحوِ فَعَالٍ في بَدايةِ
إِجرائاتِ التَظَلُّمِ؛

❖ التَركِيزُ على تَحقيقِ التَقَيُّدِ بقوانينِ مُكَافِحةِ التَمييزِ؛

❖ وَ وَضَعِ الطَلِبةِ، والأبِاءِ، ومَسؤولي المَدارسِ في مَوقِعِ
مَركَزي في إِجرائاتِ مُعالِجةِ الشكاوى.

يَقومُ مَكْتَبُ الحَقوقِ المَدنِيةِ بِمَراجَعَةِ الشكاوى

القُضايا التي تُرَفَعُها الوِكالِاتِ، وهي قُضايا تُسمَى عادَةً "مُراجَعَةِ
التَقَيُّدِ"، تُتيحُ لمَكْتَبِ الحَقوقِ المَدنِيةِ التَركِيزَ بالمواردِ على
ال مُشكلاتِ التي تُبدو حادةً على وَجهِ خاصٍّ، أو قومِيةِ الاتِّساعِ، أو
ناشئةً نُشوءاً حَدِيثاً.

تُودِّي مُراجَعاتِ التَقَيُّدِ المُحدَّدةِ الهَدَفَ إلى زيادةِ تأثيرِ مَوارِدِ مَكْتَبِ
الحَقوقِ المَدنِيةِ زيادةً قُصوى وإلى اتِّزانِ بَرنامِجِ فَرَضِ القَوانينِ. تُضَمَّنُ
مُراجَعاتِ التَقَيُّدِ حَمايةَ الحَقوقِ المَدنِيةِ للجَماعاتِ المَعرَّضةِ للأذى، مثل
شَدِيدِي الفَقَرِ أو الأَفرادِ الذين لا يَتَكَلَّمونَ الإنجليزيةَ، حيثُ أنَّ درايتهم
بالقوانينِ قد تكونُ أَقلَّ من درايةِ غيرهم. تُبيِّنُ تَجربَةُ مَكْتَبِ الحَقوقِ
المَدنِيةِ أنَّ مُراجَعاتِ التَقَيُّدِ المَوجَّهةَ بِعنايةٍ تُكادُ تُؤدِّي دائِماً إلى قيامِ
مُتلقِي المَعوناتِ بِتَغييراتِ في السياساتِ أو البَرامِجِ تُفيدُ أعداداً كَبيِرةً
من الطَلِبةِ - بخِلافِ الشكاوى، إذ قد تُؤدِّي مُعالِجَتها إلى استفادَةِ الجَهةِ
المتَظَلِّمةِ فقط.

عَندما يَخْتارُ مَكْتَبُ الحَقوقِ المَدنِيةِ مُراجَعاتِ التَقَيُّدِ، فإنَّ الاختيارَ يَتِمُّ
جُزئياً بِنَشاءِ عَلى مَصادرٍ مُتعدِّدةٍ من المَعلُوماتِ، ومنها بَياناتُ مُستَمَدَّةٍ
من دراساتٍ، ومَعلُوماتُ صادرةٍ من مُتَظَلِّمينَ، ومن جَماعاتِ تَعلِيميَّةِ،
ومن وَسائِلِ الإِعلامِ، ومن عَموماً الناسِ. قامَ مَكْتَبُ الحَقوقِ المَدنِيةِ
بِمَراجَعاتِ تَقَيُّدٍ حولَ مَسائِلِ مُنَها:

- ❖ طلبة الأقليات في التعليم الخاص بالمعوقين ودورات تحسين الطلبة الضعاف أكاديمياً ؛
- ❖ تمكّن مُتعلّمي اللغة الإنجليزية من الاستفادة من خدمات اللغات البديلة للاستفادة من البرامج التعليمية بالأقاليم المدرسية ؛
- ❖ حصول الطلبة المعاقين على تعليم حكومي مناسب ومجاني؛
- ❖ استفادة طلبة الأقليات من الدورات المخصّصة لذوي المواهب والقدرات وغيرها من دورات التعيين المتقدم؛
- ❖ المضايقات العرقية؛
- ❖ وجود بيئة عدوانية جنسياً؛
- ❖ و إزالة التفرقة في التعليم العالي وفي شبكات المدارس الابتدائية والثانوية.

يُدرِك مَكْتَبُ الحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ أنَّ وِكالَاتِ التَّعليمِ الفِدراليَّةِ والتَّابعةِ لِلوَالِيَّاتِ وَالجِهَاتِ المَحَلِّيَّةِ، وَكَذَلِكَ الأَبَاءُ وَغَيْرِهِم مِّنَ الأَطْرَافِ ذَوِي المَصَالِحِ، لَهُم هَدَفٌ مُشْتَرَكٌ، وَهُوَ إِيجَادُ تَسَاوٍ فِي الفُرْصِ وَفِي الاسْتِفَادَةِ مِنَ المَزَايَا التَّعليمِيَّةِ. يُضِيفُ مَكْتَبُ الحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ خِبْرَاتِهِ إِلَى خِبْرَاتِ هؤُلاءِ الشُّرَكَاءِ وَأَصْحَابِ المَصَالِحِ لِكِي يَسْتَنْبِطَ حُلُومًا فَعَّالَةً، وَمِنْهَا مُعَالَجَاتٌ تَعليمِيَّةٌ صائِبَةٌ تَزِيدُ الفُرْصَ التَّعليمِيَّةَ لِجَمِيعِ الطُّلَبَةِ.

المساعدة الفنية المقدمة من مكتب الحقوق المدنية تُساعد الناس والمؤسسات

إنَّ الهَدَفَ مِنْ جُهودِ المِساعدةِ الفِنيَّةِ المَقْدَمةِ مِنْ مَكْتَبِ الحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ هُوَ مَنَعُ انْتِهاكِ قَوَانِينِ الحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ. يَنبَغُ تَحْقِيقُ ذَلِكَ بِمِساعدةِ مُتَلَقِّي المِعوناتِ عَلَى التَّقْيِيدِ بِالقَوَانِينِ وَمِساعدةِ المِستفِيعِينَ عَلَى فَهْمِ قَوَانِينِ الحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ. نَظَرًا لِلمِلايِينِ مِنَ الطُّلَبَةِ الذِينَ تَحْمِيهِمُ قَوَانِينِ الحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ، يُدْرِكُ مَكْتَبُ الحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ أَنَّ جُهودَهُ وَحَدَّهَا لا تُكْفِي لِإِيقَافِ التَّمييزِ المِخالفِ للقانونِ فِي مِجالِ التَّعليمِ. يَجِبُ عَلَى الطُّلَبَةِ، وَالْأَبَاءِ، وَالْمِربِيِّينَ أَنْ تَكُونَ لَدِيهِمُ المِعرفةُ وَالمِهارَةُ لِمَنعِ التَّمييزِ المِخالفِ للقانونِ مِنَ الحِداثِ فِي المِقامِ الأوَّلِ.

يُقَدِّم مَكْتَبُ الحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ المِساعدةَ لِمَكِينِ المِؤَسَّساتِ مِنَ التَّقْيِيدِ بِالقانونِ أَثناءَ إِجرائاتِ مُعالِجَةِ الشكوى أَوْ أَثناءَ مُراجَعَةِ التَّقْيِيدِ. إِضافةً لِذلك، يَقومُ مَكْتَبُ الحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ بِبرنامجٍ واسعٍ مِنَ المِبادِراتِ لِمَدِّ يَدِ المِساعدةِ، وَمِنها المِشاوِراتِ الجاريةِ فِي المِوقِعِ، وَفُصولِ التَّدْرِيبِ، وَالوِرشِ، وَالاجتماعاتِ، وَالمِشارَكَةِ فِي المِؤتمراتِ. كما يَسْتَجِيبُ مَكْتَبُ الحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ لِاستفساراتِ وَطِلباتِ لِلمِساعدةِ مِنَ وكالاتِ فِدِرا لِيَّةِ أُخرى، وَمِن وكالاتِ تَعليمِيَّةِ تابِعةٍ لِلولاياتِ وَالجِهااتِ المِحلِيَّةِ، وَجماعاتِ الأَهاليِ، وَالطِلبةِ، وَعامَّةِ الشَّعبِ.

استَحدِثَ العِديدُ مِنَ مَكاتبِ الحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ فِرَقاً لِخِدمَةِ الزبائِنِ، وَذلكَ لِزِيادةِ مُستوىِ الاستِجابَةِ لِشركائِنَا، وَأَصحابِ المِصالحِ، وَعامَّةِ الشَّعبِ. الصَّفحةُ الرِئيسِيَّةُ لِمِوقِعِ مَكْتَبِ الحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ هِيَ <http://www.ed.gov/ocr>، وَهِيَ صَفحةٌ مَربُوطَةٌ كَذلكَ بِمِوقِعِ الوِزارَةِ عَلى الإِنترنتِ.

التحديات القادمة

رَغمَ أَننا نُدركُ التَقَدُّمَ المِحَرَزَ بِفَضلِ فَرَضِ قِوانينِ الحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ، فَإِنَّ بَعْضَ النَاسِ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ مَحرومُونَ عَلى نَحوِ مُخالِفِ لِلقانونِ مِنَ الفُرصِ التَعليمِيَّةِ الكَاملَةِ. وَمازالتِ هَناكَ سِياساتِ وَممارِساتِ تُحَرِّمُ المِعاقِينَ، وَالنِساءَ، وَالأمِريكِينَ الأَكبَرِ سِناً، وَالأَقلياتِ العِرقِيَّةِ وَاللِغويَّةِ مِنَ الدوراتِ وَالبرامجِ الَّتِي تُشجِدُ القِدراتِ. إِنَّ الإلتِزامَ بِأَهْدافِ برنامجِ التَّقْيِيدِ بِالحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ – تِساوِيِ فُرصِ الاستِفادةِ، وَالامْتِيازِ فِي مِجالِ التَعليمِ، وَالمِعاييرِ العَاليَةِ لِجَمِيعِ الطِلبةِ – اسْتِثمارٌ يَجِبُ أَنْ نَقومَ بِهِ إِنْ كُنَّا نُرِيدُ ضِمانَ مُستَقبَلِ أمِريكا.

الإتصال بمكتب الحقوق المدنية

يَتولَّى فِريقُ خِدمَةِ الزبائِنِ بِالمِقرِّ القِوميِّ لِمَكْتَبِ الحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ الإِجابةَ عَلى خَطِّ مَكْتَبِ الحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ السِاخِنِ. يَسْتَعْمَلُ المِتَّصِلُونَ الخَطِّ السِاخِنِ لِلاستِفهامِ عَنِ مَسائِلِ مُنَوَّعَةٍ تَنوعاً وَاسِعاً تَتَعَلَّقُ بِقِوانينِ الحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ الفِدِرا لِيَّةِ وَبِسِياساتِ مَكْتَبِ الحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ وَخُطوطِهِ الإِرشادِيَّةِ، وَاللِحْصُولِ عَلى مَعلُوماتِ عَنِ برنامجِ مَكْتَبِ الحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ لِقَرَضِ القِوانينِ.

إِذا كُنْتَ تودُّ الحِصُولَ عَلى المِزيدِ مِنَ المَعلُوماتِ عَنِ القِوانينِ الَّتِي يَقرِّضُها مَكْتَبُ الحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ، أَوْ عَنِ طَريقةِ رَفعِ شَكوى مُتَعَلِّقَةٍ بِالحَقُوقِ المَدَنِيَّةِ، أَوْ عَنِ طَريقةِ الحِصُولِ عَلى مُساعدةٍ قَنِيَّةِ، فَعلِّقْ

<http://www.ed.gov/ocr/contactus.html>.

للمزيد من المعلومات:

خط مَكْتَبِ الحقوق المدنية الساخن: 1-800-421-3481؛
جهاز الاتصال للصم: 877-521-2172

البريد الإلكتروني: OCR@ed.gov

الموقع على الإنترنت: <http://www.ed.gov/ocr>